قراءة معاصرة في التوصيف الفيزيولوجي للحروف العربية عند علماء التجويد

عبد القادر دلماجي[1]
مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية / الجزائر
a.delmadji@crstdla.dz

الطيب دبة[2]
جامعة عمار ثليجي -الأغواط / الجزائر
tayebdebba@gmail.com

تاريخ التسلم: 2019/08/15 تاريخ القبول: 2019/10/23

الملخص:

نحاول، في هذه الورقة البحثية، أن نتتبّع الجهود العلمية التي قدّمها علماء التجويد في توصيف حروف اللغة العربية، بغرض مقارنتها بما قدّمته الدراسات الصوتية الحديثة مقارنةً من شأنها أن تكشف عن مستويات نظر علماء التجويد في دراسة الظواهر الصوتية للقرآن الكريم، وأن تُبيّن معالم الوجاهة والنضوج في آرائهم واجتهاداتهم، وأن تُبرز ما يمكن أن تحظى به من سمات الخصوصية والتميُّز.

وقد كانت الخلفية المنهجية التي استندنا إليها في استعراض هذه الجهود أن نجعل البحث مقتصرا على ذكر المبادئ التي اعتمدها علماء التجويد في توصيف الحروف العربية في جانبها الصوتي (الفونيتيكي)، أي من حيث هي وحدات صوتية مادية مفردة لا صلة لها بالسياق التركيبي لأداء الكلام.

الكلمات المفاتيح : التوصيف -الأصوات العربية - الصوتيات - علماء التجويد.

Résumé:

Dans cette recherche, nous essayons de retracer les efforts scientifiques déployés par les scientifiques du Tajweed dans la caractérisation des phonèmes arabes et dans leur étude dans le Coran. En poursuivant ces efforts, notre objectif est de les comparer aux études phonétiques modernes, qui révéleront les niveaux de vision des scientifiques du Tajweed dans les phénomènes phonétiques du Coran et montreront les paramètres d'importance et de maturité faire preuve de diligence et souligner ce qu'ils peuvent avoir de particulier et d'excellence. Nous avons utilisé la méthodologie pour examiner ces efforts. Nous avons limité la recherche aux principes adoptés par les scientifiques de Tajweed dans la caractérisation des caractères arabes sous leur aspect phonétique. En d'autres termes, il s'agit d'entités sonores physiques individuelles qui ne sont pas pertinentes pour l'écriture. syntaxe de la performance de la parole.

Mots clés: caractérisation - phonèmes arabes - phonétique - scientifiques du tajweed.

Abstract:

In this research, we attempt to trace the scientific efforts made by the Tajweed Scientists in characterizing the Arabic phonems and in studying their in the Holy Quran. In pursuing these efforts, our purpose is to compare them with the modern phonetic studies, which will reveal the levels of view of the Tajweed Scientists in the phonetic phenomena of the Holy Quran, and to show the parameters of importance and maturity In their opinions and diligence, and highlight what they can have peculiarity and excellence. The methodological background we used to review these efforts was That we make the search Limited to mention Principles adopted by Tajweed Scientists in the characterization of Arabic characters in its phonetic aspect, in other words, they are individual physical sound units that are not relevant to the syntax of speech performance.

Keywords: characterizing - Arabic phonems - Phonetics - Tajweed Scientists.

مقدمة:

يتميز الدرس اللغوي لدى علماء التجويد بكونه درسا صوتيا خالصا، ذلك أن مباحثه لم تخرج عن دائرة اهتمامها بالظواهر الصوتية ومجالات بحثها. وقد بلغت مباحثهم الصوتية مستويات بعيدة من دقة الوصف، وعمق الرؤية، وجدّية البحث والتحرّي، ومن خلال هذه الدراسات قدّموا نتائج مهمة، وبذلوا جهودا جليلة في خدمة البحث الصوتي، ومن هنا تبدو أعمالهم حَرِيّة بالدراسة والاهتمام، وذلك من أجل الكشف عما تتحلى به من وجاهةٍ وخصوصية وتميز.

إنّ المتأمل في المبادئ والآليات التي استعملها علماء التجويد، سواء في عملية الوصف والتصنيف لحروف العربية أو في أساليب التحليل والاستنباط للأحكام الصوتية الكامنة في نصوص القرآن ليُدْرِكُ قيمة الحس العلمي الذي تحلَّوا به، وأثره على النتائج الصوتية المتميزة التي بلغوها، والتي يبدو الكثير منها مضاهيا للنتائج الصوتية التي أفرزها البحث الصوتي الحديث. ذلك أنهم اعتمدوا منهجية علمية هي غاية في دقة الوصف، وعمق التحليل، وجدية النظر والاستنتاج تجعل الدارس يجد صعوبة كبيرة إن هو أراد أن يعثر على خطأ في وصف ما توصلوا إليه من نتائج، وفي ما صدروا عنه من مبادئ ومقولات.

لقد استطاع علماء التجويد أن يقدّموا جهودا جبارة في دراسة حروف العربية، كما استطاع نظرهم في ظواهرها الصوتية في القرآن الكريم أن يُسفِر عن ديباجة متكاملة من المفاهيم والآراء والمصطلحات؛ وقد جاء كل ذلك مبنياً على جملة من المبادئ المنهجية التي هي الأدوات المعرفية للدرس الصوتي عندهم. وفي بحثنا هذا نحاول أن نقدّم قراءة تحليلية فاحصة في نصوصهم نسعى من خلالها إلى معرفة أهمّ هذه المبادئ التي صدروا عنها في دراستهم المادية، وإلى الوقوف على مدى ما أدركوه - في ضوء عملهم بتلك المبادئ- من نبوغ، وعلمية، وتميّز.

انطلق علماء التجويد في درسهم لظواهر الصوت اللغوي في القرآن الكريم من ستة مبادئ، وذلك بالنظر في معطيات الوصف العضوي الفيزيولوجي لحركات أعضاء النطق، ولما يصدر عنها من إنتاجات صوتية من جهة، ومن خلال التأمل في معطيات التلقي السمعي لملفوظات الكلام من جهة ثانية. وكل ذلك بغرض الوقوف على أوصاف الحروف من جهة مخارجها وصفاتها، وكيفيات أدائها، هذه المبادئ هي:

1 - الانطلاق من الصوت لا من الكتابة:

يعدّ اعتماد النطق بدلا من الكتابة لدى المحدثين مبدأ هاما من مبادئ العلمية Scientificité في أيّة دراسة تتخذ اللغة موضوعا لها، وشرطا أساسيا لصحة نتائجها؛ ويرجع التأسيس لهذا الموقف العلمي في اللسانيات الحديثة إلى سوسير الذي دعا - في سياق انتقاده للدراسات اللغوية التقليدية في اعتمادها على الكتابة- إلى اعتماد النطق بدلا من الكتابة مبيناً أن الكتابة شهادتها غير أمينة لأنها تحجب الرؤية عن اللغة؛ فهي ليست ثوبا بل قناعا تنكريا، ويعطي مثالا على ذلك بكتابة الكلمة الفرنسية Oiseau (عصفور) التي لا يمكنها أن تمنح تمثيلا حقيقيا لأصواتها (wazo) (Saussure, 1972).

والواقع أن اعتماد النطق دون الكتابة يأتي تبنّيه والعمل به في الدراسات اللسانية لدى سوسير - ولدى من جاء بعده من اللسانيين المحدثين – في ظل اعتقاده أن دراسة الصوت اللغوي كفيلة بتحقيق شروط المنهج العلمي حيث الاعتماد على مبدأ الوصف، وهو المبدأ الذي لا يمكن له أن يقوم إلا على أصل الفعل النطقي، وحيث الانطلاق في دراسة ظواهر اللغة على ما هي عليه في حياتها الطبيعية والمنتظمة (Saussure، 1972، صفحة 116).

وعند مطالعتنا للدراسات الصوتية التي أعدَّها علماء التجويد يلفت انتباهنا نظرُهم إلى المدونة القرآنية بوصفها مدونة صوتية تُروى قبل أن تكون مدونة مسطورة في كتاب يُتلى؛ قال ابن فورك: "وأنزل القرآن مفرقا لأنه أُنْزِل **غير مكتوب** على نبيٍّ أميّ" (الزركشي، د، ت)، أي أنّ القرآن أخذه النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عليه سلام في صورة أداء كلامي منطوق غير مكتوب، ومن ثَمَّ حافظ عليه علماؤنا في هيئته الصوتية إن في نقله، أو في تعليمه، أو في دراسة نظامه الصوتي.

ومن نصوصهم الدالة على هذا الموقف ما يورده ابن الجزري مبينا ما الذي يجب على المقرئ في علم القراءات حيث يقول: "فلو حفظ "التيسير"* مثلا ليس له أن يقرئ بما فيه إن لم يشافهْهُ من شُوفِهَ به مسلسلا، لأن في القراءات أشياء لا تُحكَم إلاّ بالسماع والمشافهة" (الجزري، 1999م، صفحة 49)، وما قاله أبو العلا الهمذاني العطار(ت 569هـ) في سياق بيانه لكيفية تعلُّم الأداء القرآني: "فهو الذي لا يقف على حقيقته إلا نحارير القراء ومشاهير العلماء، وهو على ضربين: **أحدهما**: لا تعرف كيفيته ولا تدرك حقيقته إلا **بالمشافهة** وبالأخذ من أفواه أولي الضبط والدراية، وذلك نحو مقادير المدات[....]، إلى ما سوى ذلك من الأسرار التي **لا تتقيد بالخط**، واللطائف التي لا تؤخذ إلا من أهل الإتقان والضبط" (الهمذاني، 2005م، صفحة 207).

يبدو واضحا، في النصين السابقين، لفت أنظار الدارسين للأداء القرآني والقاصدين تعلمه إلى أن معرفة كيفية النطق به وإدراك حقيقة أصواته لا تكون إلا بالمشافهة، أي روايةً من أهل الإتقان والضبط، فكثير من الأسرار الصوتية والحقائق النطقية لا علاقة لها بموضوع الخط والكتابة. ولهذا اعتنى علماء التجويد بالجوانب النطقية بوصفها معطيات أساس في عملية البحث والتحرّي، ولم يهتموا كثيرا بالجانب التشكيلي لا سيما وأنه جاء متأخرا، ووُضِع أساسا لحفظ الكلام من اللحن؛ قال عبد الصبور شاهين عن أهمية النطق دون الكتابة في قضية الأداء القرآني: "ولو أننا انتقلنا إلى الرسم المصحفي في القرآن، فسوف نجد أن الرسم لا يمثل بذاته القيمة النطقية أحيانا، فكلمات مثل: (الصلوة، والزكوة، والمشكوة) لا يمكن أداؤها من واقع الكتابة أداء صحيحا، بل لا بد من تلقي النطق الصحيح من فم مقرئ، وهو ما أوصى به العلماء دائما" (شاهين، 1993، صفحة 61).

ولعلّ من أبرز المواقف الدالة على اعتماد علماء التجويد على النطق دون الكتابة استنادهم – في توصيف الحروف- على الملاحظة الذاتية القائمة على مبدأ تذوق الحروف، وعلى حاستي السمع والبصر. وتعدُّ الملاحظة الذاتية السبيل الأوحد لعلماء التجويد إلى تحصيل المعرفة في مثل هذا النوع من العلوم المسماة بالعلوم النقلية نظرا إلى كونها مبنيةً على مدونة صوتية وقفية "تعتمد على التلقي

والنقل والرواية لا على الخط والرسم والكتابة" (الغني، د، ت، الصفحات 48-49) ، وهو ما جعلها تحظى بعناية فائقة، وبقدر كبير من التحرّي والضبط في سند الرواية ومتنها متجاوزةً، في ذلك، مدونة اللغة عند علماء العربية. وحتى علماء العربية أنفسهم لم يستطيعوا أن يبلغوا ما بلغه علماء التجويد في الالتزام بما يقتضيه علم الأداء من تحقيق وإتقان؛ فلئن كانوا قد اعتمدوا على النطق والمشافهة في دراستهم للحروف في نطاقها الصوتي البحت، فقد غفلوا في بعض الأحيان عن أهمية الانطلاق من النطق في دراستهم للحروف العربية، ونلمس هذا في تحليلاتهم الصرفية التي يظهر فيها تأثرهم واضحا بسلطان الرسم الخطي الذي يبدو أنه ضلَّلهم فانتهوا في توصيفهم للحروف إلى نتائج ما كان لهم أن يتوقفوا عندها لو أنهم تحرَّروا من الخضوع لاعتبارات الرسم الخطي (دبة، 2014، صفحة 134).

2 - الانطلاق من الوصف المادي للحروف:

يعدُّ الوصف المادي للحروف، في الدرس الصوتي الحديث، غرضا علميا هاما تعتمد الصوتيات على دراسته والبحث فيه؛ فالصوتيات Phonétique علم يهتم بدراسة الجانب المادي للأصوات في اللسان البشري، وله فروع، وأكثر فروعه اهتماما بالطبيعة المادية للصوت اللغوي الصوتياتُ النطقية Phonétique articulatoire، أو الصوتيات الفيزيولوجية Phonétique physiologique. ويقوم موضوع الصوتيات النطقية على الاهتمام بدراسة حركات الأعضاء المنتِجة للصوت اللغوي عند بعث الرسالة الكلامية (Dubois، 2007، صفحة 361)، وفيه يُعتمد المخرج أساسا هاما في تحديد الصفات الذاتية المحدِّدة لهُويَّات الحروف؛ ذلك أن اختلاف الحروف في المخارج والصفات هو الذي يجعل لكلٍّ منها أداءً صوتيا مختلفا يتميز به عن غيره.

ولو تأملنا التحديدات التي وصَف بها علماؤنا القدامى الحروف، لوجدناها كلّها مبنيَّة على النظر إلى الحركة العضوية التي يتمُّ بها نطق الحرف في مخرجه، فتعريفهم للحروف المهموسة بُني على سببين ماديين، وهما جريان النفس وضعف الاعتماد في المخرج، ومما يُفهم من هذا الوصف أنّ المخرج في حالة النطق بالحروف المهموسة لا يكون تام الانغلاق، قال مكي في وصفه للحروف المهموسة: "ومعنى الحرف المهموس: أنّه حرف جرى مع النّفَس، عند النطق به لضعفه، وضعف الاعتماد عليه عند خروجه، فهو أضعف من المجهور" (طالب، 1996، صفحة 117). وتتكرّر طريقة الوصف للحروف المجهورة نفسها؛ يقول مكي: "ومعنى الحرف المجهور أنّه حرف قويّ يَمنع النفَس أن يجري معه عند النطق به لقوته، وقوة الاعتماد عليه في موضع خروجه" (طالب، 1996، صفحة 117)، قال المرعشي مفسرا قوة الاعتماد في المخرج: "ومعنى اعتماد الصوت على المخرج تضييق المخرج وضغط الصوت فيه، ومعنى قوة الاعتماد عليه شدّة تضييقه، وقد يذكرون الاعتماد على الحرف ومرادهم الاعتماد على مخرجه" (المرعشي، 2008، صفحة 127). إن في هذا التحليل الفيزيولوجي الذي أدركه علماؤنا في سياق التمييز بين الحروف في طريقة النطق، والذي من خلاله تتحدد سمات الحرف، ما يبيّن مدى قدرة علماء التجويد، ومن قبلهم علماء العربية، على استيعابهم الدقيق لكثير من الحقائق الصوتية ولخصائصها الكامنة في ظواهر المستوى الصوتي للغة.

ومن النصوص التي تجسد مبدأ الوصف المادي عند علماء التجويد قول المرعشي الذي يحدد فيه العلاقة بين الحرف والمخرج : "ثمّ إنّ كل حرف مساو لمخرجه، أي لمقدار مخرجه لا يتجاوزه ولا يتقاصر عنه إلاّ حروف المدّ فإنّها دون مخارجها، ومن ثمة قبلت الزيادة في المدّ إلى انقطاع الصوت" (المرعشي، 2008، صفحة 125)؛ وحين نتأمل في قول المرعشي السابق نتبيَّن أن مراده من ذلك أن لكل حرف في صورته المادية مخرجا لا يمكن تجاوزه، إلا المدود فإنها تتجاوز مخارجها ممتدةً في غرفة التجويف الفموي، ولذا جاءت تسمية علمائنا القدامى لحروف المد بحروف الجوف تنبيها على تأثيرات التجويف الفموي في حدوث هذه الحروف التي تجاوزت مخرجها؛ ولهذا قبِلتْ الزيادة في المدّ إلى غاية انقطاع الصوت على ما بيّن المرعشي في نصه السابق. وهذه حقيقة صوتية أثبتتها الآلات المخبرية الحديثة، ومفادها أن طبيعة التجويف تؤثر على السمة الصوتية الأساس المتكونة لحرف المد في الحنجرة، فتصنع له أداءه الصوتيَّ المتميز؛ فذبذبة الصوت الصادر من الحنجرة واحدة تقريبا عند نطق أي حركة أو مدّ إلا أن الاختلاف يكمن في شكل التجويف الفموي. وبالاستناد إلى هذه النتيجة خلصت الدراسات الصوتية الحديثة لحروف العربية إلى أن الصوامت تُصنّف حسب مخارجها وطريقة نطقها. أما بالنسبة للحركات (أو الصوائت) فإنها تُصنف بناءً على طبيعة التجويف داخل الفم، وعلى ما يحدث في هذا التجويف من حركات فيزيولوجية مختلفة مثل أوضاع اللسان (الغامدي، 2001م-1431هـ، الصفحات 73-74)، وحركة الشفتين، وهو ذات المعنى الذي أشار إليه المرعشي في أول نصه السابق.

غير أن المتتبع للدراسات الصوتية لدى المحدثين يجد أنهم لا يكتفون في وصف الأداء الصوتي للحروف بالوصف الفيزيولوجي، بل يضيفون إليه وصفا آخر يتجاوز مرحلة إنتاج الحروف في جهاز النطق إلى مرحلة أخرى تتعلق بظروف تلقي الصوت بعد صدوره عن جهاز النطق، ويسمونها مرحلة الوصف الفيزيائي أو السمعي؛ ويعدُّ سوسير في مقدمة اللسانيين الذين يتبنَّون هذه النظرية الثنائية في تحديد الوصف المادي للحرف؛ فهو يرى أن تحديد الفونيم لابد أن يتم بالاستناد إلى كونه حدثا فيزيولوجيا منطوقا أولا، ثم فيزيائيا مسموعا ثانيا (Saussure، 1972، الصفحات 63-66).

ويتفق بعض الدارسين العرب المحدثين في تحديد مفهوم الفونيم مع أصحاب الوصف المادي وفق هذا المنظور الثنائي؛ نذكر من هؤلاء سمير استيتية الذي يقول في تعريف الفونيم: "الفونيم هو الحدث اللغوي المنطوق على نحو ما، المسموع على النحو المألوف لدى أبناء الجماعة اللغوية الواحدة بحيث لا تخفي موارد السياق شيئا من خصائصه" (شريف، 2008، صفحة 68). ولتمام حسان تحديد يبيّن فيه أن الصوت اللغوي ذو جانبين أحدهما عضوي والآخر صوتي (حسان، 1990، صفحة 64)؛ فهو يريد بالعضوي الحركات الفيزيولوجية التي تؤديها أعضاء التصويت في جهاز النطق، وبالصوتي الأثر السمعي الذي تدركه أذن السامع.

ومن المحدثين من يطلب مزيدا من الدقة فيستند - في توصيفه للفونيمات في مرحلة ما بعد صدورها عضويا من فم المتحدث- إلى مرحلتين إحداهما يسميها مرحلة الوصف الفيزيائي، وتتصل بعملية انتقال الصوت عبر موجات صوتية في الهواء، والأخرى يسميها مرحلة الوصف السمعي، وتتصل

بعملية استقبال الصوت في طبلة أذن السامع (بشر، 2000م، الصفحات 41-42)، ليصير الوصف المادي للحروف – في محصلة الدراسة الفونيتيكية - مستندا إلى منظور ثلاثي من شأنه أن تستوعب الدراسةُ فيه ثلاثة جوانب هي: العضوي، والفيزيائي، والسمعي.

وفي بعض نصوص علماء التجويد ما يتضمن الإشارة إلى الوصف المادي للحروف بهذا المعنى لاسيما في منظوره الثنائي المفرّق بين ما هو عضوي (فيزيولوجي) وما هو سمعي؛ يقول المرعشي: "المخرج موضع ظهور الحرف وتميُّزِه عن غيره" (المرعشي، 2008، صفحة 123)، وقال أبو العلا في هذا الشأن: "ولذلك اختلف الصوت باختلاف المخارج واختلاف الصفات" (الهمذاني، 2005م، صفحة 71). بشيءٍ من التأمل في النصين السابقين يتبيَّن أن هنالك إشارةً واضحة إلى معطيات الوصف المادي للحروف في ضوء المنظور الثنائي المفرّق بين الأداء العضوي والتلقي السمعي؛ ففي عبارة المرعشي "موضع ظهور الحرف" إشارة إلى الجانب العضوي، وفي عبارته "وتميزه عن غيره" إشارة إلى الجانب السمعي إذ لا يُدرك التمييز للحروف إلا بعد سماعها، أما في نص العطار فنلمس في قوله: "اختلاف الصوت" إشارة إلى الأثر السمعي الذي ينطبع في ذهن المتلقي، وفي قوله "اختلاف المخارج واختلاف الصفات" إشارة إلى الحدث النطقي الذي يقع ضمن الحركة العضوية لآلة النطق.

وقد نجد في بعض نصوص علماء التجويد إشارةً أوضح إلى هذه النظرة الثنائية في وصف الحروف؛ من ذلك ما يورده مكي بن أبي طالب في معرض بيانه لأهمية الاختلاف في صفات الحروف حيث يقول: "واعلم أنه لولا اختلاف الصفات في الحروف لم يُفرَّق في السمع بين أحرفٍ من مخرج واحد، ولولا اختلاف المخارج لم يفرَّق في السمع بين حرفين أو حروف على صفة واحدة" (طالب، 1996، صفحة 218)؛ ففي قراءتنا للنص السابق يبدو أننا لسنا بحاجة إلى مزيد بيان لندرك أن فيه إشارة واضحة إلى المقابلة بين اختلاف الحروف في السمع واختلافها في المخرج والصفات، على أن الأول محصِّلةُ الاستناد إلى الثاني.

3- الاعتماد على الملاحظة الحسية الذاتية:

يتميز الدرس الصوتي عند علماء التجويد بكونه ينطلق من الملاحظات الحسّية في تذوق الحروف العربية، وفي اكتشاف الخصائص الصوتية وتفسيرها، وكانت الملاحظة لديهم يصطحبها انتباه مقصود ومنظم ومضبوط (وحيد،، 2000م، صفحة 114)، للظاهرة الصوتية، وذلك بقصد الحصول على المعرفة؛ لأنّ الملاحظة العلمية تعدّ وسيلة من وسائل البحث العلمي في جمع المعلومات وتحليلها، وهي أداة من الأدوات التي تمكِّن العقل من إدراك الحقائق العلمية.

إنّ الملاحظة الحسّية لديهم تجلت بصورة بارزة في الكيفية التي يتم من خلالها تحديد مخرج الحرف وتبيُّن صفاته، وهذه الطريقة أخذها علماء التجويد عن الخليل الذي يعدّ أول من ابتكرها (الدركزلي، 2018، صفحة 108). حيث يتمُّ بها تذوق هوية الحرف، وذلك بأن "يفتح فاه بالألف، ثم يظهر الحرف، نحو أبْ، أتْ..." (الفراهيدي، 2003، صفحة 34)، قال المهدوي في وصفها: "فإذا أردت معرفة حقيقة المخرج من الفم وغيره، فإنما تنطق بالحرف ساكنا، وتدخل عليه همزة الوصل،

فتقول: انْ، امْ، فيظهر لك مخرج الحرف من الفم وغيره، وكذلك تعتبر سائر الحروف" (المهدوي، (د.ت)، صفحة 80)، وتقوم هذه الطريقة على أمرين:

الأول: نطق الحرف ساكنا، لأنه أكثر إعانة على تحديد المخرج، لأن الحركة تقلق الحرف، وتنحرف به عن موضعه (النيرباني، 2006، صفحة 53)، قال ابن جني: "وإنما سميت هذه الأصوات الناقصة حركات، لأنها تقلق الحرف الذي تقترن به، وتجتذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها" (جني، سر صناعة الإعراب، 1993، الصفحات 26-27)، ويزيد في توضيح المسألة بقوله: "وسبيلك إذا أردت اعتبار صدى الحرف أن تأتي به ساكنا لا متحركا؛ لأن الحركة تقلق الحرف عن موضعه ومستقره" (جني، سر صناعة الإعراب، 1993، صفحة 6)، وكذلك بهذه الطريقة تختبر صفات الحرف: "اعلم أن الحروف إنما تختبر صفاتها بأن ينطق بها سواكن بعد همزة الوصل نحو (اب)، (اح)، (اد)، فيكون الحرف إذ ذاك مجردا من الشوائب التركيبية فتبرز ذاته وتتميز حقيقته وصفاته" (المالقي، 1990، صفحة 18)، وقد بيَّنتْ دراسة حديثة أثر السياقات الصوتية في زمن التردد، وقد أجْرِيت على الحروف الاحتكاكية، فكان من نتائجها: إنّ أعْلى درجة لزمن التردد في أي صوت احتكاكي هي درجة زمن ترددِه وهو منعزل. ينطبق هذا على جميع الأصوات الاحتكاكية في العربية دون استثناء، كما أن الصوت الاحتكاكي منعزلا يكون ذا طاقة عالية، بل تكون طاقته أعلى من طاقة كل سياق (استيتية، 2014، صفحة 130). وفي هذا ما يعضد الطريقة التي اتبعها علماؤنا في تحديد المخرج ويؤيدها.

الثاني: اجتلاب همزة الوصل، لأن الساكن لا يمكن الابتداء به، لتعذر ذلك على اللسان:"وتعذر طواعية اللسان بذلك وامتناع النطق به يغني عن إقامة دليل عليه" (عبدالوهاب، 2000، صفحة 127)، ثم تنطق فتقول:"اِلْ، اِقْ، اِجْ، وكذلك سائر الحروف" (جني، سر صناعة الإعراب، 1993، صفحة 7).

بهذه العبقرية في اختلاق الوسائل الذاتية، وفي استغلال الإحساس بالملاحظة درس علماؤنا الظاهرة الصوتية العربية، فاستحقت الثناء والإشادة من قبل كل المنصفين المحدثين من دارسي الأصوات، قال إبراهيم أنيس: "وقد كان للقدماء من علماء العربية بحوث في الأصوات اللغوية شهد المحدثون أنها جليلة القدر بالنسبة إلى عصورهم. وقد أرادوا بها خدمة اللغة العربية والنطق العربي، ولا سيما في الترتيل القرآني، ولقرب هؤلاء العلماء من عصور النهضة العربية واتصالهم بفصحاء العرب كانوا مرهفي الحس، دقيقي الملاحظة، فوصفوا لنا الصوت العربي وصفا أثار دهشة المستشرقين وإعجابهم" (إبراهيم، 1997، صفحة 4).

4- الاعتماد على تحديد المخارج والصفات:

دراسة المخارج تعني النّظر إلى المقاطع التي يحدث فيها ميلاد الحرف، فاختلاف المقاطع على مستوى آلة النطق هو الذي يجعل هذه الحروف تتمايز بعضها عن بعض في ذواتها وفي صفاتها، وهذه حقيقة صوتية لم تصبح خافية عند المحدثين المهتمين بالدراسات الصوتية، قال ماريو باي: "إن أقل انحراف في المخرج Point of articulation يمكن أن يعطي نتائج مختلفة تدركها الأجهزة الحساسة [...] إن لم تدركها الأذن " (ماريوباي، 1998، صفحة 45)، انطلاقا من هذه الحقيقة الصوتية المتمثلة في هذا

التلازم بين الاختلاف في المخارج والصفات، وبين طبائع الحروف المنطوقة، اعتمد علماء التجويد في توصيفهم للحروف على أمرين اثنين هما:

- ترتيب المخارج:

اعتمد علماء التجويد في ترتيب الحروف على مخارجها، وذلك انطلاقا من درايتهم العلمية بآلة النطق، فكان أغلبهم يرتب مخارج الحروف ترتيبا تصاعديا يبدأ بأقصى نقطة في آلة النطق، ثم يتدرجون نحو الخارج حتى ينتهوا إلى الشفتين، وذلك بالنظر إلى "أن مادة الصوت هي الهواء الخارج من داخل الإنسان، وأن أول نقطة يمكن أن ينتج فيها صوت لغوي اعتبروها أول المخارج، وهي أقصى الحلق" (قدوري، 2007، صفحة 164)، بينما أعرض كثير من الدارسين المحدثين عن هذا الترتيب، واتبعوا الترتيب المعاكس الذي يكون من الخارج إلى الداخل، ويبدأ من الشفتين وينتهي عند أقصى الحلق، وهم في الحقيقة مقلدون لطريقة ترتيب علماء الأصوات الغربيين للأصوات (قدوري، 2007، صفحة 63)، وقد كان بعض علماء التجويد على دراية بهذا النوع من الترتيب؛ فقد ذكر ذلك أبو بكر أحمد بن الجزري حيث يقول:"كل مقدار له نهايتان، أيها فرضت أوله كان مقابلها آخره، ولما كان وضع الإنسان على الانتصاب لزم منه أن يكون رأسه أوله ورجلاه آخره، وإذا كان كذلك كان أول المخارج الشفتين وأولهما مما يلي البشرة" (الجزري أ.، 2009م، الصفحات 10-11).

لقدة اعتمد علماء التجويد في دراسة أصوات العربية على ترتيب المخارج ترتيبا علميا يستند إلى جهود الملاحظة الحسية وإلى الدراية الدقيقة بالآلية الفيزيولوجية لجهاز النطق؛ يقول الداني وهو يكشف عن محتوى كتابه وعماد منهجه: "ورتبتها على مخارجها حرفا حرفا" (الداني، 1980، صفحة 118). وفي ترتيبهم للمخارج يجعلون كل مجموعة من الحروف التي تتقارب مخارجها بشكل دقيق بحيث يصعب التفريق بينها، في حيز واحد، وينسبونها إلى مخرج واحد، مثل الحروف التي تخرج من أقصى الحلق فهي كلها تشترك في حيز واحد، أو ما يعرف عندهم بمصطلح المخرج الكلي؛ قال صاحب جهد المقل: "اعلم أن في عددها اختلافا بين العلماء، والمختار عند الجمهور أنّها سبعة عشر بعضها كلي منقسم إلى مخرجين جزئيين أو أزيد، وبعضها جزئي" (المرعشي، 2008، صفحة 118)، وتقع الفائدة من ترتيب هذه المخارج في أنها أوعية لما يتم تحديده من صفات تمييزية بين الحروف.

- ترتيب الحروف:

بلغ من عناية علماء التجويد ودقتهم في الوصف والتصنيف أنهم قد يحتاجون في وصف المخرج إلى تقسيمه إلى كليّ وجزئي، فمثلا أقصى الحلق يعد مخرجا كليا ينقسم إلى مخرجين جزئيين، وهكذا مع جميع المخارج؛ قال المرعشي في ردّه قولَ الذين قالوا إن الألف من مخرج الهمزة:" المراد من مخرج الهمزة فيما سبق المخرج الكلي، وهو أقصى الحلق بمعنى أنهما متحدان في المخرج الكلي، ولا يلزم منه اتحادهما في المخرج الجزئي" (المرعشي، 2008، صفحة 127)، ومنهم من يذكر السبب الذي من أجله اعتُمد هذا النوع من التقسيم؛ قال المرعشي مبينا العلة في تقسيم الحلق إلى ثلاثة مخارج كلية: "إن قلت لِمَ لم يجعلوا الحلق مخرجا واحدا كليا منقسما إلى ستة مواضع؟ قلت الظاهر أن أقصى الحلق ووسطه، وأدناه متباعدة بحيث لا يعسر التميز بينها" (المرعشي، 2008، صفحة 128). وقال أيضا

مبينا العلة من تقسيم المخرج الكلي إلى مخرج جزئي: "وإنّما عيّن لكل من الحروف المتحدة في المخرج الكلي مخرج جزئي لأنّ ذلك مقتضى الطبع السليم" (المرعشي، 2008، صفحة 139)، فذكر الطبع السليم كعلة من هذا التقسيم، وقد لاحظنا في أقوال علماء التجويد أنها يكثر فيها ترديد عبارة "مقتضى الطبع السليم" مما يوحي لنا أنهم كانوا يضعون معلما صوتيا واحدا في معرفة مخارج الحروف العربية وصفاتها، ألا وهو السليقة اللغوية التي يتميز بها المتكلم العربي.

أما ترتيبها في ذلك الحيز أو في ذلك المخرج الجزئي فلم يكن اعتباطيا، إنما كان قائما على الملاحظة الدقيقة لحالة تلك الأصوات في مخارجها (الحمد، 2007م، صفحة 161)، وعلى أساس الخلفية الصوتية البحتة، التي تبدو مستوعبة لكل الخصائص الصوتية لحروف العربية؛ قال غانم قدوري الحمد بعدما ناقش قول المرعشي في ترتيبه للحروف (الظاء، الذال، الثاء) (المرعشي، 2008، صفحة 135): "ونخرج من هذا الكلام بنتيجة خلاصتها أن الأصوات التي تخرج من مخرج واحد يمكن أن ترتب في داخل ذلك المخرج على أساس أن الصوت المهموس يكون متقدما نسبيا على الصوت المجهور، وأن الصوت المنفتح يكون متقدما على الصوت المطبق" (قدوري، 2007، صفحة 161)، وهذه الملاحظة التي قدّمها غانم الحمد قد تصل في بعض الحالات إلى حدّ القاعدة في ترتيب الحروف داخل مخارجها الجزئية، فنجد حرف الحاء وهو مهموس متقدما على حرف العين وهو مجهور وهما يشغلان نفس الحيز من المخرج، ونجد الكاف وهو حرف مهموس متقدما على القاف وهو حرف مجهور وهما يشغلان نفس الحيز من المخرج؛ قال الداني في ترتيب الحروف في المخرج الواحد: "فالطاء والدال والتاء، من مخرج واحد، وهو ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، والطاء والدّال مجهورتان، والطاء مطبقة مستعلية، والتاء مهموسة" (الداني، الإدغام الكبير، 2003، صفحة 120)، وقال أيضا:" والظاء والذال والثاء من مخرج واحد، وهو ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، والظاء والذال مجهورتان، والظاء مطبقة مستعلية، والثاء مهموسة" (الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، 1980، صفحة 121).

5- الاعتماد على مبدأ (التقابل):

مما يورده معجم اللسانيات الكبير في تحديده مفهوم التقابل Opposition أنه العلاقة التمييزية الموجودة بين وحدتين من نفس المستوى (فونيم، مورفيم) بحيث يمكن لأحداهما أن تُستبدل بالأخرى في موضع مّا من الملفوظ، وعلى هذا فإن التقابل يختلف عن التباين Contraste؛ ذلك أن الأول يقوم على علاقة تعويضية استبدالية، بينما يقوم الثاني على علاقة تركيبية (Dubois، 2007، صفحة 335).. والحق أن سوسير هو أول من نبّه إلى مبدأ التقابل وإلى دوره في عمل الألسنة البشرية (Saussure، 1972). وتظهر أهمية التقابل في التحليل الصوتي لدى المحدثين في كونه أداةً إجرائية هامة يعتمد عليها البحث الفونيتيكي في الكشف عن الصفات الصوتية المحدِّدة لأصناف الحروف ومراتبها، كما يعتمد عليها البحث الفونولوجي في تحديد الصفات التمييزية الوظيفية للحرف منظورا إليه من حيث هو وحدة تقابلية تمييزية، وكيان صوري مجرد.

وعلى الرغم من أن التقابل إجراء صوري وعمل تحليلي من شأنه أن ينتهي إلى غايات نموذجية مجرّدة إلا أنه يستند في آلية اشتغاله إلى مقتضيات الوصف الفيزيولوجي للحروف، إذ لا يمكن أن يُنظر في تقابلات الحروف إلا بعد الفراغ من توصيفها توصيفا ماديا فيزيولوجيا كاملا. ومن هنا فإن اعتماد الدراسين على إجراء المقابلة بين الحروف بغرض توصيفها أو بغرض تحديد صفاتها التمييزية الوظيفية إنما يُعوَّل فيه على معطيات الوصف الفيزيولوجي التي من شأنها أن تفرض على الدارس نوع التقابل، أو حيّزه الذي يجري فيه، وعدد المتقابلات؛ فقد يكون التقابل داخليا إذا كان النظر موجَّها إلى مجموعة الحروف المشترِكة في انتمائها إلى مخرج واحد كما هو الحال، مثلا، في التقابل بين الحروف الشفوية (الباء، والميم، والواو)، أو بين الحروف الشجرية (الجيم، والشين، والياء)، وقد يكون خارجيا إذا أريد فيه النظر إلى مجموع الحروف العربية عامة من جهة اختلافها في المخارج، أو من جهة اشتراكها واختلافها في الصفات؛ مثل التقابل الحاصل بين حروف الجهر والهمس، وبين حروف الشدة والرخاوة، وغيرها. وقد يكون التقابل، باعتبار عدد المتقابلات، ثنائيا أو غير ثنائي.

وقد وقف علماء التجويد – ومعهم في ذلك سائر علماء العربية- على جميع التقابلات التي أمكنهم استقراؤها في النظام الصوتي لحروف العربية، فوجدوا أن التقابل يكون ثنائيا إذا لم يكن للحرف في المخرج الواحد إلا جنيس واحد كما هو الحال بين حرفي الغنة (الميم والنون)، ويكون غير ثنائي إذا كان للحرف أكثر من جنيس في المخرج الواحد، كما هو الحال في التقابل الثلاثي بين حروف النطع (الدال، والتاء، والطاء)، أو التقابل الرباعي بين حروف الإطباق (الصاد، والطاء، والضاد، والظاء)، أو غيرها من التقابلات المختلفة باختلاف عدد الحروف المتقابلة في المخرج الواحد أو في الصفة الواحدة*.

وبالاستناد إلى الغرض المنهجي المتوخى في الدراسة الصوتية يمكن للتقابل أن يجري ضمن آلية بحث فونيتيكية لا تتعدّى معطيات الوصف المادي الفيزيولوجي، ولا تبتغي غير الوصف والتصنيف لحروف لغة مّا، كما يمكنه أن يجري ضمن آلية بحث فونولوجية بحيث يهدف إلى الكشف عن الصفات التمييزية للحرف (أو الفونيم) في ضوء ما يُحدِّد قيمته الوظيفية، ويقف على معالم كيانه الصوري المجرد بوصفه وحدةً نموذجية مستقلة في النظام الفونولوجي للغة مّا، وبوصفه وحدةً تقابلية تمييزية يُعوَّل عليها في تمييز معاني الوحدات المعجمية لا سيما في الكلمات المتجانسة أوالمتشابهة صوتيا. يقول في ذلك صاحب الرعاية: "إذا وقعت الظاء في كلمةٍ تشبه كلمة أخرى بالذال بمعنى آخر وجب البيان للظاء لئلا يُنتقل إلى معنى آخر. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وما كانَ عطاؤكَ ربّك محظورا﴾، أي ممنوعا، فهو بالظاء، فبيّنه لئلا يَشتبه في اللفظ بقوله: ﴿إن عذابَ ربّك كان مَحْذورا﴾، فهذا بالذال من الحذر" (طالب، 1996، الصفحات 221-222).

وحينما نطلع على جهود علماء التجويد في توصيف حروف العربية نجد أنهم لم يفُتهم العمل بهذه الأداة الإجرائية الهامة في التحليل الصوتي، وهم الذين عُرفوا باجتهادهم الواسع ونظرهم الدقيق في مختلف الظواهر الصوتية في القرآن الكريم. فالنظر إلى الحروف وهي في مواضع حدوثها في آلة النطق، وفي كيفيات تلقي صورها السمعية، والاشتغالُ بوصف كيفياتِ آدائها، ودقيقِ تصنيفها وترتيبها،

والبيانُ لصفاتها التمييزية، ولآلية اشتغالها الوظيفي ضمن علاقات الجوار، كل ذلك درسه علماء التجويد وصِيغَت منهجيتهم للبحث فيه في ضوء اعتمادهم الكبير على المقابلة بين الحروف، وعلى إدراجها وترتيبها ضمن مجموعات متقابلة؛ فلو تأملنا مثلا عمل علماء التجويد في تحديد مخارج الحروف، وفي ترتيبها، واختيار اصطلاحاتها لوجدناه لا يخلو من الاستناد إلى مبدأ التقابل؛ فحروف الحلق، مثلا، من حيث هي مشتركة في مخرج واحد كبير لا يمكن تحديد مخارجها الثلاثة، وبيان أوصافها، وترتيب حروفها إلا بالاعتماد على المقابلة فيما بينها؛ يقول الداني: "فللحلق منها ثلاثة مخارج وسبعة أحرف: فأقصاها مخرجا الهمزة والألف والهاء، فالهمزة في أول الصدر وآخر الحلق، ثم الألف تليها[...] ثم الهاء فوق الألف، وهو آخر المخرج الأول، وأوسطها العين والحاء، لأنهما من وسط الحلق. وأدناها إلى الفم الغين والخاء" (الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، 1980، صفحة 102).

ولو تأملنا، مثلا، وصف علماء التجويد لمجموعة حروف الإطباق، ومجموعة حروف الاستعلاء، وبيانَ الفرق بين إحداهما والأخرى لوجدنا أنهم اعتمدوا، في ذلك، على إجراء التقابل؛ ذلك أن التقابل بين المجموعتين قائم على أساس النظر إلى مستوى علو ظهر اللسان نحو طبق الحنك الأعلى؛ فإذا كان في حروف الإطباق إلى درجة الانطباق مع الحنك، فإنه، في حروف الاستعلاء، لا يصل إلى درجة الانطباق، قال الداني في توصيفهما: "إلا أنها على ضربين: منها ما يعلو اللسان به وينطبق وهي حروف الإطباق الأربعة، ومنها ما يعلو ولا ينطبق وهي ثلاثة: الغين والخاء والقاف" (الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، 1980، صفحة 107).

ولأن علماء التجويد انطلقوا من تتبعهم للحركات العضوية الفيزيولوجية التي تصدر عنها الحروف وتختلف باختلافها فقد انتهوا، في تحليلهم للظواهر الصوتية للقرآن الكريم، إلى تقديم أوصاف وبيانات لا تُعرف بها حدود الموصوف إلا بتضمنه لأوصاف نظيره أو ضدِّه إما بشكل صريح أو ضمنيّ؛ يقول الداني في وصف حروف القلقلة: "ومن الحروف حروف مشربة ضُغِطت من مواضعها، فإذا وُقف عليها خرَج معها من الفم صُوَيْت ونَبَا اللسان عن مواضعه [...] لأنه إذا وُقِف عليها لم يُسْتَطع أن يُوقَف دون الصُّوَيْت" (الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، 1980، صفحة 109). ويظهر وجه الاستناد إلى التقابل في توصيف الدني السابق في إدراكِ أن حروف القلقلة تُعرف بوسم فيزيولوجي لا يُوجد في غيرها، ولا يتمُّ أداؤها الصحيح إلا به، وهو انتهاؤها بصويتٍ عند الوقوف عليها، وأن سمة الحروف غير المقلقلة – في مقابل ذلك - في أن يُوقف عليها دون هذا الصُّوَيت.

ولعلماء التجويد مواقف صريحة في الاستعانة بمبدأ المقابلة في بعض نصوصهم لا سيما حينما يعمدون إلى التفسير الوظيفي لصفات الحروف؛ من ذلك تدليلهم على صحة التمييز بين الحرف وجنيسه؛ ومن أمثلته قول القرطبي في سياق بيانه لأهمية التميز بين الحروف المتجانسة: "ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا والصاد سينا والظاء ذالا" (عبدالوهاب، 2000، صفحة 90). وقول صاحب الرعاية في بيان الفرق بين السين والصاد: "فإذْ قد علِمتَ ما بين السين والصاد من التقارب والتشابه، فحسِّن لفظك بالسين حيث وقَعَت، ومكِّن الصفير فيها، لأن الصفير في السين أبينُ منه في الصّاد للإطباق الذي في الصّاد. فبتمَكُّن إظهار الصفير الذي في السين يصفو لفظها ويظهر، ويخالف

لفظ الصاد، وبإظهار الإطباق الذي في الصاد يصفو لفظها ويتميَّز من السين، فاعرف الفرق في اللفظ بين السين والصاد" (طالب، 1996، الصفحات 211-212).

ومن جوانب الاعتماد على مبدأ التقابل في الدراسات الصوتية لدى علماء التجويد تفريقهم - في تحديدهم لصفات الحروف وتصنيفها- بين الصفات التي لها ضد، والتي ليس لها ضد، وبين الصفات القوية، والصفات الضعيفة، وبين الصفات الذاتية، والصفات العارضية، وبين الصفات المميّزة، والصفات المحسِّنة*. وإن كان الفرق بين الذاتي والعارضي في الصفات، وبين المميِّز والمحسِّن هو من موضوعات الوصف الفونولوجي لا الفونيتيكي.

ويمكن القول إن المباحث الصوتية لدى علماء التجويد في جميع ما اعتمدته من تحليل وتصنيف وصياغة منهجية لا يخلو من الاستعانة بمبدأ التقابل، وإن لم يذكروا ذلك صراحةً في نصوصهم. ولعلّ أظهر ما يدل على هذا الموقف تصنيفهم وترتيبهم لمباحثهم الصوتية ولموضوعاتها في مجموعات متقابلة. ويمكننا أن نخلص - في ظل قراءة تعليلية تهدف إلى الكشف عن غرض علماء التجويد من وراء هذا التصنيف التقابلي- إلى أنهم أرادوا توصيفَ حروف العربية وما يتصل بها من ظواهر صوتية توصيفا ينتهي بـ:

- حصرها وإحصائها ضمن جردٍ تصنيفيٍّ مرتّب، وآليةٍ متناسقة ومطّردة.

- وتيسيرِ فهمها وفهم آليات اشتغالها الصوتي؛ ذلك أن وضع الحروف وظواهرها في مجموعات متقابلة من شأنه أن يشرح بعضَها ببعض، وأن يبيّن كيف أن بعضها تابع لبعض أو ناتج منه، وأن بعضها مخالف لبعض أو مضادّ له، وهكذا.

- وتيسيرِ حفظها، وتذليل صعوبات تحصيلها، وذلك بتصنيفها تصنيفا تقابليا يقيّد بعضها ببعض، ويُدرج المتشابه منها في شبْهِه، ويردّ المتضادَّ منها إلى ضدِّه.

- والكشفِ عن معالم النظام الصوتي الكامن فيها، فهي وإن بدت مختلفة ومتباعدة ومتضادة في بعض حالاتها فإنها، في محصلة وصفها وآلية عملها، إنما تؤول إلى بنية واحدة، ونظام شامل ومتناسق. وعلى هذا فوضع الحروف وظواهرها الصوتية في مجموعات متقابلة هو من أهم الإجراءات المساعدة على اكتشاف معالم هذا النظام.

ويبدو من أبرز النتائج التي توصّل إليها الدرس اللساني الحديث إدراجُ الظواهر اللسانية في مجموعات تقابلية من أجل اكتشاف نظامها والوقوف على آلية اشتغاله، بل هو في مقدّمة المبادئ التي انطلقت منها اللسانيات البنيوية وعملت بها في دراسة اللغات، وذلك منذ ظهوره مفهوما تأسيسيا لدى رائدها الأول سوسير (Saussure، 1972، صفحة 168) إلى غاية بلوغه مرحلة النضج والتبلور والاستقرار في نصوص المعاجم اللسانية (Dubois، 2007، الصفحات 335-336).

6- التمييز غير الوظيفي بين الحروف:

إذا كان الغرض من دراسة تميزات الحروف، لدى غير علماء التجويد، هو الاقتصار على بيان ما تُثمره هذه التميزات من وظائف، فإنّ الغرض من تميزها لدى علماء التجويد هو – بالإضافة إلى الوقوف على تميزها الوظيفي- السعي في بيان ما يحافظ على الصفات الذاتية للحرف مما يزيد في

وصفه وصفا يبيّن أداءه بشكل متقن صحيح، لا تشوبه أية شائبة، ذلك أنهم يدركون جيدا أن لكل حرف صفاته الذاتية التي تميزه عن غيره من الحروف وهو في حالة الإفراد، لكن هذه الصفات عُرضة لأن يصيبها شيء من التحول والتغيير عند تجاورها مع غيرها في التركيب، ولهذا فهم يرون أن من الواجب التنبيه إلى ما قد يعرض لصفات الحرف الذاتية من التغيير أو التحريف؛ ومن هنا جاءت تسميتهم لهذا النوع الخاص من الصفات بالصفات المحسِّنة، وهي: القلقلة، والصفير، والغنة، والانحراف، والتكرير، والاستطالة، والتفشي، وتأتي في مقابلها الصفات المميِّزة، وهي تنحصر في الجهر والهمس، والشدة والرخاوة، والتوسط بينهما، والإطباق والانفتاح، والاستعلاء والاستفال، والذلاقة والإصمات (الحمد، 2007م، الصفحات 204-257).

والواقع أن الاحتفاء بصفات التحسين في الحروف بهذا الاصطلاح لم يُعرف إلا عند المتأخرين من علماء التجويد، ويذكر غانم الحمد أن الحسن بن قاسم المرادي (749هـ) هو أول من ذهب هذا المذهب (الحمد، 2007م، صفحة 199)؛ يقول المرادي في بيانه لما يراد من الصفات المميِّزة والصفات المحسِّنة: "اعلم وفقك الله أن هذه الصفات المذكورة [يعني الصفات المميِّزة] تميِّز الحروف المتشاركة في المخرج، ولولاها لا تحدت أصواتها ولم تتميز ذواتها [...] فهذه إحدى فائدتي الصفات، وهي تُميِّز الحروف المشتركة في المخرج والفرق بين ذواتها، ولها فائدة أخرى، وهي تحسين لفظ الحروف المختلفة المخارج، فقد اتضح بهذا أن صفات الحروف قسمان: مميِّز ومحسِّن" (المرادي، د،ت، الصفحات 68-69).

ولئن لم يَعرف الأولون مصطلح الصفات المحسِّنة الذي تداولته بعض مؤلفات المتأخرين فقد تعرضوا لما يشير إلى مضمونه فيما يوجبونه على القراء من احترازات وتحفظات لئلا يختلط الحرف بغيره مما يشبهه، أويصيبه من مجاورته خلل أو تحريف. وقد كانت هذه عادتهم في تآليفهم بحيث يفردون لكل حرف قدرا معتبرا من البيان والوصف لجميع صفاته الممكنة الذاتية منها والعارضية، ليس من أجل تمييزه عن غيره فحسب بل كذلك من أجل الوقوف على جميع ما تجب مراعاته من الأحكام التي قد تطرأ في تركيبه، والتي من شأنها أن تحفظ له أداءه الصحيح على ما تقتضيه الرواية، وأن تمنعه من أن يختلط بغيره، أو تشوبه شائبة منه. يقول مكي بن أبي طالب في مقدمة الرعاية مبينا الغرض من الاعتناء بهذا النوع من الاحتراز في بيان صفات الحروف: "فأذكر الحروف واحدا بعد واحد على رتبة المخارج مع جملةٍ من صفته، ثم نذكر مع كل حرفٍ ألفاظا من كتاب الله – جلّ ذكره- تُنبّه على تجويد ذلك الحرف فيها، وفي مثلها مما وقع ذلك الحرف فيها مقارنا لغيره، ويجب أن يُتحفَّظ ببيانه لئلا يدخله خلل أو نقص، أو زيادة لعللٍ تحدث فيه" (طالب، 1996، صفحة 51). ويقول الداني في آخر "باب ذكر الحروف التي يلزم استعمال تجويدها وتعمد بيانها" عن العلّة التي من أجلها بيّن وشرح أحكام كل حرف منفردا:" فهذه حروف التجويد بأصولها وفروعها، على مراتبها ومخارجها، قد شرحناها، وبيَّنَّا حقائقها، **لتُحفظ بكمالها، ويقاس عليها أشكالُها**" (الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، 1980، صفحة 168).

ويبدو أن اختيار علماء التجويد لتصنيف الصفات إلى مميّز ومحسِّن إنما ينطوي على صياغة منهجية ذكية، وينمّ عن وعي دقيق بخصائص الظاهرة الصوتية في القرآن الكريم. ويمكننا أن نقول - في قراءة فاحصة لنصوصهم المبيّنة لصفات الحروف لا سيما تلك التي تحتفي بما يجب على قارئ القرآن من التحسين- إنهم أرادوا أن يقدّموا رؤية منهجية تقابلية شاملة تقوم على التفريق بين ما يؤدي، من هذه الصفات، دورَ التمييز بين الحروف المتقابلة في المخرج الواحد، وبين ما يُكتفى فيه ببيان دور التحسين اللفظي الذي لا يخرج عن حدود الأداء الصحيح المحكوم بالرواية. يقول أبو الفتوح (1030ه) مفرقا بين المميّزة والمحسِّنة: "ولهذه الصفات فائدتان: الأولى: تمييز الحروف المشتركة في المخرج لأن المخرج للحرف كالميزان تُعرف به كميته، والصفة له كالناقد يعرف بها كيفيته، ولولا ذلك لكان الكلام بمنزلة أصوات البهائم التي لها مخرج واحد وصفة واحدة فلا تُفهم [...] والأخرى: تحسين لفظ الحروف المختلفة المخارج" (الفتوح، 2005، صفحة 208). فعلماء التجويد يبدون - بتفريقهم بين هذين النوعين من الصفات- وعيا واضحا بالفرق بين التوصيف الصوتي المادي للحروف الذي هو توصيف تحسيني احترازي غير تمييزي وغير وظيفي، والتوصيف الفونولوجي الذي يراعي في تمييز الحروف أداءها للوظائف. ويقول غانم الحمد مثنيا على هذا التقسيم المتميز لدى علماء التجويد: "وتكاد نظرية تقسيم صفات الحروف إلى مميّزة ومحسِّنة تكون أفضل ما أتى به دارسو الأصوات العربية المتقدّمون في مجال تصنيف صفات الحروف، لأن هذه النظرية تنبني على إدراك عميق لخصائص الأصوات وصفاتها والعلاقة بينها" (الحمد، 2007م، الصفحات 199-200).

ويؤثر بعض علماء التجويد أن يعبّروا "عن فكرة تقسيم صفات الحروف إلى مميّزة ومحسِّنة عن طريق تقسيمها إلى ما له ضدّ وما ليس له ضدّ" (الحمد، 2007م، صفحة 202)؛ يقول الحسن بن شجاع التوني: "اعلم أرشدك الله تعالى أن الحروف بحسب الصفات وأضدادها تنقسم أقساما: مجهورة، ورخوة، ومنفتحة، ومستفلة، وقلقلة*، وأضدادها: مهموسة، وشديدة، ومطبقة، ومستعلية وساكنة" (التوني، 2009، الصفحات 59-60)، ومن الذين تعرّضوا، كذلك، لتصنيف الصفات إلى ما له ضد وما ليس له نذكر: الحسن ابن قاسم المرادي (749ه) في "المفيد في شرح عمدة المجيد"، وعبد الغني النابلسي (1143ه) في "كفاية المستفيد في علم التجويد" (الحمد، 2007م، صفحة 202).

واتخذ بعض علماء التجويد سبيلا آخر في تصنيف الصفات، وذلك عن طريق تمييزهم بين الصفات الذاتية والصفات العارضة؛ الصفات الذاتية للحرف هي اللازمة له، والدالة على ذاته وهُوّيته، والتي لا تزول عنه، والصفات العارضة هي الصفات التي لا تلازم ذات الحرف وإنما تتعاقب عليه أحيانا، وتعرض له؛ قال القرطبي في الفرق بين هذين القسمين من الصفات: "والفرق بين الاستعلاء والإطباق، وبين الترقيق والتفخيم، أنّ الاستعلاء يلزم حروفه فلا يزول عنها، وكذلك الإطباق بخلاف الترقيق والتغليظ فإنهما يتعاقبان على الراء واللام" (عبدالوهاب، 2000، صفحة 110).

ومن علماء التجويد من اختار أن ينعت الدراسة الصوتية المحتفية بتصنيف الصفات إلى ذاتية وعارضية بأنها "دراسة لحقّ الحرف ومستحقِّه"؛ قال أحمد ابن الجزري في بيان الفرق بين هذين الوسمين:"والفرق بين حق الحرف ومستحقه: أن حق الحرف صفته اللازمة له من همس وجهر وشدة

ورخاوة، وغير ذلك من الصفات الماضية، ومستحقه ما ينشأ عن هذه الصفات كترقيق المستفل وتفخيم المستعلي ونحو ذلك" (الجزري م.، 1999م، صفحة 23). ويذكر غانم الحمد أن شراح مقدمة ابن الجزري قد فسَّروا قوله (حقّها ومستحقّها) تفسيرا يطابق تقسيم الصفات إلى ذاتي وعارضي؛ نذكر منهم: أحمد ابن الجزري (ابن الناظم) (827هـ) في "الحواشي المفهمة في شرح المقدمة"، وعبد الدايم الأزهري (870هـ) في "الطرازات المعلمة في شرح المقدمة" (الحمد، 2007م، صفحة 203).

وفي سياق تعرضنا لقضايا التحسين وما يتصل به من الظروف المادية "غير التمييزية" للأداء القرآني يتبادر إلينا تناول بعض المفاهيم والمصطلحات التي استعملها القدامى في وصف الظاهرة الصوتية للغة العربية بوصفها آلية فيزيولوجية تتم من خلالها عملية التلفظ؛ فمثلا مصطلح الحركة يُعدّ مصطلحا عربيا خالصا يختلف تماما عن مصطلح الصائت Voyelle في الدراسات الصوتية الحديثة، " فإذا كان الصائت في نظر المحدثين هو كل صوت يخرج دون اعتراض في الجهاز الصوتي، فإن مصطلح الحركة هو عند علمائنا يحمل إضافة إلى هذا مفهوما أكثر عمقا يخص كيفية التلفظ وإخراج الحرف، يقول ابن جني: "الضمة والكسرة وإن اختلفتا في الصوت فقد اتفقتا في أن كل واحدة منهما حركة" (جني، المنصف، 1954، صفحة 75)، أي عملية تحريك، وهذا هو الجانب الذي قامت عليه تحليلات العلماء الأولين. بعبارة أخرى انصبت جهود قدماء العرب على الوظيفة الفيزيولوجية للحركة بالنظر في المستوى الصوتي المحض؛ وهو ما تدل عليه مصطلحاتهم التي تحمل مفاهيم: الوصلة إلى النطق، والقدرة عليه، والتمكن منه، وهي الأوجه التي انصرفت عنها دراسات معظم المحدثين، فنجدهم يركزون في تحليلاتهم على الوظيفة التبليغية للحركات بالنظر في المستويات الصرفية والنحوية والبلاغية" (نوال، 2019، صفحة 273).

ومن جوانب التوصيف المادي غير التميزي لدى علماء التجويد اهتمامهم بتوصيف الحروف وتصنيفها وهي معزولة منفردة، فحدّدوا مخارجها، وعدّدوا صفاتها، ووضعوها في الأبواب الأولى من كتبهم، مع حرصهم على إلزام القراء بالوجوه الصحيحة لأدائها؛ قال القرطبي في باب "الكلام على بسيط الحروف" من كتاب الموضح في التجويد:" والكلام على ذلك من وجهين: أحدهما تحقيق ذوات الحروف وذكر مخارجها وتبيينُ أحكامها الخاصة بها، الثاني تنبيهٌ على ما يُكره فيها ويُسترذل من تحريفها" (عبدالوهاب، 2000، صفحة 77).

الخلاصة:

- عمل علماء التجويد في معالجة الظواهر الصوتية في القرآن الكريم يبدو قائما على مبادئ متقدمة في البحث الصوتي، وعلى أسس علمية لا تكاد تختلف في جوهرها عما يُقرّه البحث الصوتي الحديث في مناهجه الإجرائية من مبادئ وأدوات ونتائج

- كان لعلماء التجويد منطلقاتهم الخاصة وأسسهم العلمية التي اتبعوها في توصيف حروف العربية ودراسة ظواهرها الصوتية في القرآن الكريم، ويمكن لكل ناظر في نصوصهم المبثوثة في مؤلفاتهم أن يقف على هذه المنطلقات والأسس، وأن يتبيَّن مدى وعيهم التام بمسالكها المنهجية.

- تحلّي مباحثهم بموضوعات خاصة، وبآليات بحثٍ لم يعتمدها غيرهم، وتظهر سمات التميز في أنهم بلغوا مستويات من الدراسة لم يبلغها غيرهم من اللغويين. وبذلوا جهودا جبارة في الاجتهاد، ووصلوا إلى غايات بعيدة في البحث والتحرّي ما كان لغيرهم أن يدرك مداها.

- اعتماد علماء التجويد، في ما توصلوا إليه من قوانين وأحكام وتوصيفات، على ما توفَّر لديهم من جهد الملاحظة الذاتية التي ترتكز على مبدأ تذوق الحروف، وعلى حاستي السمع والبصر. وكانت الملاحظة الذاتية وسيلتهم في جمع المعلومات وتحليلها، وفي ترتيب الحروف وتصنيفها، واكتشاف خصائصها الصوتية، وتفسير متغيّراتها داخل النظام الصوتي للعربية.

- كان علماء التجويد حريصين على توصيف دقيق وشامل ومُبَنْيَن للظاهرة الصوتية في القرآن الكريم، وذلك بغرض الحفاظ على الصوت القرآن من اللحن.

- اعتماد علماء التجويد على الملاحظة الذاتية، في ممارسة البحث عن القواعد والنظريات التي تنظم الأداء النطقي للقرآن الكريم، أكسبهم منهجا عمليا يُعدّ ميزةً خاصة تفرّد بها علماء العرب بصفة عامة وعلماء التجويد بصفةٍ خاصة؛ وذلك لأنّ دراساتهم الصوتية لم تقتصر على الجانب التصنيفي للحروف العربية فحسب، بل كانت مع هذا تدرس العلاقات القائمة بينها، وتتتبّع تأثيراتها في النظام الصوتي للأداء القرآني، تلك التي تمثل نماذج واقعية للغة العربية هي في أعلى صور الفصاحة والأداء.

- التزام علماء التجويد بمعطيات المنهج العملي ذلك أنهم لم يقتصروا في دراستهم للظاهرة الصوتية على الجانب الوصفي النظري فقط، ولا على التأمّلات الفكرية المجرّدة، إنما كانت أحكامهم ونتائج دراساتهم لا تقنع بغير الاستمداد من وحي الاستعمال الواقعي للحدث الصوتي؛ وقد أدى ذلك إلى نجاحهم في أن يضعوا لنا مؤلفات تشرح قواعد التجويد وكيفية الأداء النطقي للفظ لقرآني.

- كان لعلماء التجويد فضل السبق والتأسيس لكثير من المفاهيم والنتائج التي وقف عليها الدرس الصوتي الحديث، وذلك من خلال نقل علم الأداء القرآني من علم روايةٍ إلى علم دراية له كل عناصر العلوم الصناعية من أدوات منهجية ومصطلحات ومفاهيم ونظريات.

قائمة المصادر والمراجع

بالعربية:

ابن جني.. *المنصف*. (تح: إبراهيم مصطفى)، دار الإحياء للتراث القديم.القاهرة، مصر العربية (ط1: 1954)،(المجلد ج2)

ابن جني.. *سر صناعة الإعراب*، (تح: هنداوي) دار القلم، دمشق، سوريا. (ط2: 1993).

أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي. *شرح الهداية*،(تح: حازم سعيد حيدر) مكتبة الرشيد الرياض، السعودية. (د.ت). (المجلد 1).

أبو العلا العطار الهمذاني.. *التمهيد في معرفة التجويد*. (تح: جمال الدين محمد شرف وآخرون)، دار الصحابة للتراث، القاهرة، مصر العربية: (2005م).

أبو الفتوح.. *الجواهر المضية على المقدمة الجزرية* (تح: عزة بنت هاشم،) مكتبة الرشد -ناشرون- الرياض، السعودية (ط1: 2005).

أحمد الجزري. (2009م). الحواشي المفهمة في شرح المقدمة. 10-11: https://www.alukah.net/manu/files/manuscript_6637/makhtotah.pdf مكتبة محمد بن تركي التركي.

استيتية. الأصوات الاحتكاكية في العربية بين الأداء والكمية. *مجلة العلوم الإنسانية* (23)، (2014).

استيتية سمير شريف. *اللسانيات المجال المنهج والوظيفة*. عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، (2008).

التوني. *المفيد في علم التجويد*. (تح: محمد طه حمودي)، دار عمار عمان، الأردن. (ط1: 2009).

الداني. *الإدغام الكبير*. (تح: عبد الرحمن حسن عارف)، عالم الكتب، القاهرة، مصر العربية (ط1 : 2003).

الداني. *التحديد في الإتقان والتجويد*. الناشرون. القاهرة، مصر. (1980).

الدركزلي.، *خلاصة العجالة في بيان مراد الرسالة في علم التجويد* دار بن حزم،.القاهرة، مصر، (ط2 : 2018).

الطيب دبة.. *اللسانيات وقضايا اللغة. مطبعة* رويغي.الأغواط، الجزائر، (2014).

القاضي عبد الفتاح عبد الغني.. *القراءات في نظر المستشرقين والملحدين*، دار مصر للطباعة مصر، (د، ت).

القرطبي عبدالوهاب.. *الموضح في التجويد*. دار عمار، عمان، الأردن، (2000).

المالقي.. *الدر النثير والعذب النمير*. (تح: أحمد عبد الله أحمد المقري) دار الفنون للطباعة، جدة، السعودية، (المجلد ج2) (1990).

المرادي.. *المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد*. (تح: جمال الدين الرفاعي)، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة، مصر: (د،ت).

المرعشي. *جهد المقل*. دار عمار، عمان، الأردن، (ط1: 2008).

النيرباني، *الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات*. دار الغوثاني للدراسات القرآنية. دمشق، سوريا، (2006)

أنيس إبراهيم. *الأصوات اللغوية*. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، (ط5: 1997).

بدر الدين الزركشي.. *الرهان في علوم القرآن*. (تح: محمد أبو الفضل إبراهيم) القاهرة، مصر العربية: دار التراث، (د، ت). ج1

بدري رجاء وحيد، *البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية*، دار الفكر، دمشق، سوريا، (ط1: 2000م).

بهلول نوال. أغلاط في التطبيقات الصوتية الحديثة على علم التجويد. (مختبر الترجمة وتكامل المعارف، المحرر) *كتاب المؤتمر "علم الأصوات وتكامل المعارف، الجزء الثالث*، (2019)..

تمام حسان. *مناهج البحث في اللغة*. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة، مصر، (1990).

خليل الفراهيدي. *كتاب العين مرتبا على حروف المعجم*، (تح: عبد الحميد هنداوي)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ط1: 2003)، ج1.

عبد الصبور شاهين. *في علم اللغة العام*. مؤسسة الرسالة. بيروت، لبنان، (1993).

غانم قدوري الحمد. *الدراسات الصوتية عند علماء التجويد*. دار عمار، عمان، الأردن، (ط2: 2007م)..

كمال بشر. *علم الأصوات*. دار الغريب، القاهرة، مصر، (2000م)..

ماريوباي. (1998). *أسس علم اللغة* (الإصدار ط8). (أحمد مختار عمر، المترجمون) القاهرة، مصر: عالم الكتب.

محمد بن محمد الجزري.. *منجد المقرئين ومرشد الطالبين*. دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية. (ط: 1999)

مكي بن أبي طالب.. *الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة*. دار عمار، عمان، الأردن، (ط: 1996).

منصور الغامدي.. *الصوتيات العربية* (الإصدار مكتبة التوبة). مكتبة التوبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، (ط: 2001):

بالفرنسية:

.(2007) . J. e Dubois, Paris: .*Grand dictionnaire* .Larousse.

..(1972) .Edt préparé Saussure ,*cours de linguistique génénale,* par Tolio.

الإحالات:

* "التيسير في القراءات السبع" لأبي عمرو الداني (ت444)، وهو أشهر كتب الداني.

* تقابل الحروف في المخرج الواحد يكون بين الحروف المتجانسة، وغرضه البحث عمّا يميزها في ظل انتمائها إلى مخرج واحد، وقد رأينا أمثلةً منه في المتن أعلاه، أما التقابل في الصفة الواحدة فيكون بين الحروف من مخارج مختلفة؛ كالتقابل بين حروف القلقلة، أو بين حرف التفخيم.

* الصفات التي لها ضد، مثل الجهر والهمس، والشدة والرخاوة، والاستعلاء والاستفال، وغيرها، والصفات التي ليس لها ضد، مثل القلقلة، والانحراف، والتكرار، وغيرها، والصفات الذاتية هي الصفات الملازمة للحرف مفردا ومركبا، والصفات العارضية هي الأحكام الطارئة التي تلحق الحروف من جراء التركيب، مثل الترقيق، والتفخيم، والإدغام، ونحو ذلك، والصفات المميّزة هي التي يقع بها التمييز الوظيفي بين الحروف ذات المخرج الواحد، والصفات المحسِّنة، وهي ما يفيد في تحسين لفظ الحروف المختلفة المخارج بما يعطي الصوت جرسا خاصا دون أن يكون ذلك سببا لتمييزه. (غانم قدوري،الدراسات الصوتية عند علماء التجويد 202-204).

* يقول محقق كتاب المفيد في علم التجويد: "لم يذكر أحد من علماء التجويد المتقدّمين بأن القلقلة من الصفات المتضادة، ولكن حاول بعض المتأخرين وضع مصطلحٍ يقابل مصطلح (القلقلة) فاستخدموا مصطلح (السكون، أو الساكنة) ضد القلقلة" (ص59).